الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول

أ. علي خنافر– جامعة عباس لغرور خنشلة
د. عبد الرزاق بن زاوي جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري وكذلك إمكانية تبني الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، باعتباره بديل للاقتصاد التقليدي الذي توالت عليه الأزمات المالية، البيئة وكذا الغذائية، والجزائر اليوم مجبرة على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بسبب فشل سياسة النمو غير المتوازن وغير المستديم، بالإضافة إلى انخفاض العوائد البترولية وعجز الميزان التجاري لسنة 2015، مما أدى إلى انخفاض الانفاق العامة الناتج عن انخفاض أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: البترول، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الأخضر، البيئة.

Summary:

This study aims to highlight the implications of lower oil prices on the Algerian economy, as well as the possibility of adopting the green economy as a strategic option for achieving sustainable development, as an alternative to the traditional economy, which rolled by the financial crisis, the environment and food as well, and Algeria today forced to move towards the green economy because of the growth policy is the failure balanced and sustainable, in addition to lower oil revenues and trade balance deficit for the year 2015, resulting in lower public spending resulting from the decline in oil prices.

key words: Petroleum, and the Algerian economy, the green economy, the environment.

مقدمة:

في سياق عالمي يتسم باضطرابات في أسواق النفط، وعدم استقرار السلع الأساسية وغياب الأمن الغذائي، وأزمة مالية واقتصادية، وأزمات بيئية نشأت بسبب تبنى نماذج تقليدية للتنمية الاقتصادية المتميزة بالاستهلاك المفرط وكذا أنماط الإنتاج غير المستدام، إن هذا الوضع له انعكاسات سلبية على تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ضوء هذه التغيرات ينظر اليوم إلى الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للخروج من هذا الوضع الغير مستقر ومعالجة الاختلالات الناتجة على نموذج النمو غير متوازن، ولهذا أثبتت العديد من الدول هذا الخيار كما أن الجزائر اليوم أما فرصة لسير في هذا الاتجاه العالمي والتخلص من التبعية للاقتصاد الريعي وأثاره السلبية، وفي هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية:

أما هي انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وهل الوضع المالي كفيل بتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

وبناءا عليه سيتم في هذا المقال تسليط الضوء على:

أولا: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر.

ثانيا: طبيعة الاقتصاد الجزائري وانعكاسات انخفاض أسعار البترول عليه.

ثالثا: الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

قد يتساءل الكثير من الناس عما إذا كان الاقتصاد الأخضر مجرد لغة اصطلاحية، أو أنه يشكل توجه جديد نحو عالم منخفض الكربون، ففي هذا الإطار بدأ البحث عن نظام اقتصاديا جديد لا تكون فيه الغلبة إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب الثورة الايكولوجية والبيئة، فظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر.

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر

رغم مرور ثلاثة وعشرون سنة على انعقاد قمة الأرض الأولي في ريودي جانيرو1992، وثلاث سنوات عن مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، والتي أطلق عليه تسمية "ريو+20" حيث تتمثل الأهداف الثلاثة للمؤتمر في ضمان التزام سياسي جديد تجاه التنمية المستدامة، وتقيم نقائص التقدم والتقييم في تحقيق الالتزامات المتفق عليها، ومجابهة التحديات الصاعدة، وقد اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حول المحورين التاليين للمؤتمر هما: "الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر" و"الإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة" وما يهمنا هنا هو الاقتصاد الأخضر.

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ويسهم في الحد من المخاطر والأضرار التي تهدد النظم البيئية والموارد الايكولوجية[1].

كما يبين المنتدى العربي للبيئة والتنمية، في تقريره عن الاقتصاد الأخضر أن أحد المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر يقتضي إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. ويركز الاقتصاد الأخضر كثيرا على كفاءة استخدام الثروات الطبيعية وتوزيعها لتنويع الاقتصاد[2].

ويعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأنه اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، بغية الحد من تحدي التغييرات المناخية، لكنه أيضا يحفظ الموارد الطبيعية كالمواد الأولية والطاقة والمياه والفضاء والتنوع البيولوجي[3].

ومما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونصوب الموارد الايكولوجية، أي وبعبارة أخرى فهو اقتصاد يولد النمو والوظائف من خلال مشاريع تقلل التلوث وانبعاث الكربون، ترفع كفاءة استخدام الطاقة والموارد، تحمي التنوع البيولوجي والنظم البيئية، وتعزز رأس المال الطبيعي.

ويختلف الاقتصاد الأخضر عن النموذج الاقتصادي السائد حسبما يمارسه السياسيون ويتم تدريسه في الجامعات في ثلاث نواح رئيسية[4]، وهي كالآتي:

أ. إنه معنى بالعدالة الاجتماعية بصورة متأصلة، فبالنسبة للاقتصاد التقليدي يمثل اقتصاد الرفاهية عنصر إضافيا وجزءا ثانويا من علم الاقتصاد، أما بالنسبة للاقتصاد الأخضر فتقع المساواة والعدالة في قلب ما نفعله وتكون لها الأسبقية على بعض الاعتبارات مثل الكفاءة، وكثيرا من المساهمين في الاقتصاد الأخضر لهم تاريخ من العمل في الاقتصاد التنموي، ومن هم ليسوا كذلك مهتمون بنفس الدرجة بإيجاد اقتصاد دولي يتصدى للقضايا التي تهم جميع شعوب العالم على قدم المساواة.

ب. ظهر الاقتصاد الأخضر من منظمي الحملات البيئية والسياسيين الخضر بسبب حاجتهم إليه، واتخذ نموه مسارا اتجه من أسفل إلى أعلى ومن أولئك الذين يشيدون اقتصادا مستديما في الواقع العملي وليس من نظريات مجردة.

ج. الاقتصاد الأخضر ليس–بعد–علما أكاديميا يحتل مكانا رئيسيا في الجامعات.

2–أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر :

توجد عدة أسباب أدت إلى ظهور مبادرة الاقتصاد الأخضر من أهمها أسباب اقتصادية اجتماعية و أسباب بيئية، على النحو التالي:

أ. الأسباب الاقتصادي الاجتماعي:

* **الأزمة المالية سنة 2008**، وتعد أسوء أزمة مالية منذ الكساد الكبير، وترجع أسبابها بالدرجة الأولى إلى تضخم حجم الأصول المالية، فقد هدفت بعض المؤسسات المالية الى المبالغة في حجم أصول

المديونية بالمقارنة بما تملكه من أصول ملكية وهو ما يعرف باسم الرافعة المالية، بالإضافة إلى توسع البنوك في الإقراض، كما ارتبطت هذه الأزمة بما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية[5] ، حيث نتج عليها فقدان العديد من فرص العمل و الدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وزيادة ديون الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية، وارتفاع معدلات البطالة و الفقر في العديد من بلدان العالم.

* **أزمة الغذاء العالمي:** والتي ازدادت حدتها خلال السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يرجع سببها جزئيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الرجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.[6]

ب. الأسباب البيئية: عرفت الأمم المتحدة البيئة بأنها ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى، وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشمل على عناصر متداخلة ومترابطة[7].

إن قضايا البيئة لم تعد تخص العلوم الطبيعية وفقط في تحليل الظواهر البيئية وإنما تجاوزتها إلى أخذ أبعاد اقتصادية وتمويلية واجتماعية، حيث أن عناصر التكاليف للخسائر في الموارد الطبيعية الناجمة عن النشاط الصناعي أصبحت محل اعتبار، وخاصة بعدما أوضحت العديد من الدراسات حجم تلك الخسائر، وبعدما تنامى الاهتمام الدولي والعالمي بالبيئة. كما أن وهناك العديد من الموضوعات التي كانت تعد في الماضي موضوعات أو قضايا منفصلة بحد ذاتها مثل المياه وتلوث الهواء، وأصبحت كلها اليوم تقع تحت مسمى البيئة، بدءا من تلوث الغلاف الجوي واستنفاذ طبقة الأوزون ومرورا بتغير المناخ والتلوث البحري وموارد المياه المعدنية، إلى تدهور الأرض وتصحرها وتدهور الغابات، وانتهاء بخسارة التنوع البيولوجي والمخلفات الكيماوية السامة والنفايات الخطيرة.

إن الأسباب السابقة الذكر هي أسباب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على المستوى العالمي، اما فيما يخص الأسباب الخاصة بالجزائر فهي نفس الأسباب بالإضافة الى اسباب اخرى تعود الى خصوصية الوضع الاقتصادي والبيئي الجزائري سيتم التطرق لها بالتفصيل في العناصر القادمة.

3. اهداف الاقتصاد الأخضر وكيفية قياسه.

أ. اهداف الاقتصاد الأخضر: يمكن إجمالها فيما يلي:[8]

* تعزيز النمو الأخضر وتوليد فرص العمل والقضاء على الفقر؛
* توفير الأمن الغذائي؛
* حماية الصحة من التلوث تعزيز أمن الطاقة؛
* تعزيز أمن المياه؛
* تحفيز الصناعة المستدامة؛
* تحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج؛
* التصدي لتغير المناخ وحماية النظم البيئية.

إن أهداف الاقتصاد الأخضر تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة اذ يعتبر الاقتصاد الأخضر أداة ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

ب. قياس التقدم نحو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

عند وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاقتصاد الأخضر، لابد من تحديد المنهجيات المشتركة وأدوات القياس بهدف تقييم التقدم المحرز والخيارات المتخذة نظرا للتناقض في الأهداف بين مختلف القطاعات المعنية (الطاقة، النفايات، الأراضي، المياه، النقل، الأبنية...)، وينبغي اعتماد نهج قائم على التسيير بين التدابير الخضراء والتدابير غير الخضراء، وقد أجرت وزارة التجارة الأمريكية دراسة لتقدير نسبة المنتجات والخدمات الخضراء إلى مجموع الاقتصاد الوطني في سنة 2017، وتراوحت التقديرات بين 1 في المائة و2 في المائة من مجموع الأعمال الخاصة، استنادا إلى التصنيفات المحددة والخدمات الخضراء وتعتبر المنتجات والخدمات خضراء إذ كانت تحافظ على الطاقة أو الموارد الطبيعية الاخرى، أو إذا كانت تحد من التلوث، وفي الدراسة ما يدعو إلى وضع معايير مرجعية لقياس التقدم المحرز نحو الاقتصاد الأخضر أكثر مراعاة للبيئة[9].

ولابد من وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر الموحدة بين الدول، ما يسمح برصد التقدم والإنجازات، كما يجب وضع الأدلة القادرة على قياس رأس المال البيئي أو الاجتماعي أو البشري، وبمعنى المؤشرات مثل التقييم البيئي، الحفاظ على الموارد، الحد من التلوث، إيجاد عدد من الوظائف والإيرادات، نصيب الموظف من الدخل المتوسط والاقتصادي وتوزيع الدخل وغيرها، يسمح بقياس أداء الأنشطة في إطار الاقتصاد الأخضر وبتقدير حجمها بدقة أكثر.

وفي هذا الإطار، وضعت الصين دليلا هو "الناتج المحلي الإجمالي الأخضر"، كما وضعت فرنسا مجموعة من المؤشرات تقيس تقدمها نحو الاقتصاد الأخضر[10].

ثانيا: طبيعة الاقتصاد الجزائري وانعكاسات انخفاض أسعار البترول عليه.

إنه من الطبيعي البدء في رصد انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري أن يقم التطرف إلى نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري بغرض التعرف على خصوصياته وأهم معالمه.

1. طبيعة الاقتصاد الجزائري:

سنحاول إعطاء صور على طبيعة الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال التطرق إلى هيكل الصادرات.

حقق الميزان التجاري للجزائر سنة 2015 عجزا قدر ب 13714 مليون دولار وهذا لأول مرة منذ سنة 2000، كما تراجع الفائض المحقق سنة 2014 والذي المقدر بـ4306 مليون دولار مقارنة بالسنوات التسعة (09) السابق وتعتبر كذلك أصغر فائض محقق منذ سنة 2005 والجدول رقم (01) يوضح حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015.

من خلال الجدول رقم(01) لاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2015 سجل أقل قيمة (35787 مليون دولار) مقارنة بالسنوات العشرة الأخيرة وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط ابتداء من

جويلية 2014. كما أعطى الفائض المحقق في الميزان التجاري الجزائري من 2005 إلى 2014 البعض أملا كبيرا، لكنه سرعان ما تلاشى بسبب طبيعة هيكل الصادرات الذي تسيطر عليه صادرات المحروقات بأكثر من 90 بالمائة من إجمالي الصادرات في الكثير من السنوات العشرة الأخيرة (94,5%–95 %خلال سنتي 2015–2014 على التوالي)، رغم الإصلاحات والجهود التي قامت بها الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

أما في جانب الواردات نلاحظ أن قيمتها لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط حيث سجلت ارتفاع مستمر في قيمتها من 20048 مليون دولار سنة 2005 إلى 58580 سنة2014 أي أنها نمت بحوالي 3 أضعاف مقارنتا بسنة 2005 أما فيما يخص قيمة الواردات المسجلة سنة 2015 والمقدر بـ51501 مليون دولار والتي عرفت تراجع في قيمتها بمقدار7079 مليون دولار مقارنة بسنة 2014، وهذا يعود إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الجزائر.

وعليه فإنا فائض أو عجز الميزان التجاري في الجزائر يتحكم فيه عنصرين هما تغيرات أسعار النفط، وفاتورة الواردات.

الجدول رقم (01): حصيلة التجارة الخارجية وتطور اسعار البترول خلال الفترة 2005–2015

القيمة بالمليون دولار ودولار/البرميل

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات خارج مجال المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582	2063
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304	35724
مجموع الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886	37787
مجموع الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852	58580	51501
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	11065	4306	-13714
اسعار البترول بالدولار/ برميل	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49

Source: - http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

- http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm **(**تاريخ آخر زيارة 2016/05/19 **)**

وفي سنة 2015 تركزت الصادرات الجزائرية لأهم الشركاء التجاريين من حيث الصادرات مع إيطاليا بنسبة 22,15% وبقيمة بلغت 8369 مليون دولار محتلة بذلك المرتبة الأولى، إسبانيا بنسبة 17,37% وبقيمة قدرها 6565 مليون دولار، فرنسا بنسبة 13,02% وبقيمة بلغت 4921 مليون دولار،

ثم بريطانيا وهولندا بنسبة 7,63% و6,04% وبقيمة 2883 و2281 مليون دولار على التوالي[11]، وعليه فإن الصادرات تركزت بصورة رئيسية مع دول الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر من أجل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أنها لم تتعدى قيمتها 3 مليار دولار، وأهم المنتجات غير النفطية المصدرة سنة 2014 هي نصف الموارد بنسبة 83,6% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، أهمها المشتقات النفطية (المذيبات النفثا، غاز الأمونيا، الميثانول، الأسمدة، الزجاج)، وهذا أمر طبيعي بحكم أنه الجزائر بلد نفطي. يلي ذلك المنتجات الغذائية ب 11,5% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات وأهمها السكر، المياه المعدنية، الغازات، التمور. ثم المواد الخام ب 3,91% منها إجمالي الصادرات خارج المحروقات وأهمها الفوسفات وبقايا الورق[12]. أما فيما يخص الموردين الرئيسين لسنة2015 تحتل الصين المرتبة الأولى بنسبة 15,97% بقيمة قدرها 8223 مليون دولار، وفرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 10% بقيمة قدرها 5420 مليون دولار، تليها إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا بنسب 9,37% 7,64% 6,57% من إجمالي الواردات على التوالي بقيم 4828-3934-3382 مليون دولار على التوالي، وكما احتلت معدات التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بنسبة قدرها 19,58% من إجمالي الواردات ثم المنتوجات الغذائية بنسبة بلغت 13,16% من إجمالي الواردات، تليها نصف المنتجات بنسبة قدرها 11,89% من إجمالي الواردات في سنة 2014 [13].

مما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات وأن معظم مشاريع التنمية في الجزائر من تمويل العائدات النفطية، ويمكن تفسير وضعية الاقتصاد الجزائري "بالمرض الهولندي" والذي يقصد به حالة الكسل والتراخي التي أصابت هولندا في النصف الأول من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، وترافق مع انتشار نمط المجتمع الاستهلاكي ومظاهر البذخ وتراجع ثقافة الإنتاج والعمل، وتوجيه الاستثمار والعائدات النفطية إلى قطاعات خدمية وليست إنتاجية وزيادة قيمة مساهمة الصناعة الاستراتيجية وتراجع نسبة الصناعة التحويلية، ومن خصائصه ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمصنعة وضعف القدرة التنافسية للسلع الوطنية.

2. أسباب تراجع أسعار البترول:

شهد الربع الرابع من سنة 2014 بداية انخفاض أسعار البترول حيث قدر سعره حوالي 94 دولار البرميل واستمر هذا الانخفاض ليصل إلى49,49 دولار برميل سنة 2015 اي ان الاسعار انخفضت بحوالي نصف ما كانت عليه سنة 2014،2013 والجدول رقم (01) يوضح ذلك.

ويرجع انهيار أسعار البترول إلى تضافر عدة اسباب أهمها:

أ. جانب العرض:

ارتفع العرض العلمي البترول عن المستوى المطلوب من 84,1 مليون برميل/ اليوم سنة 2009 إلى 93 مليون برميل /اليوم سنة 2014 وصولا إلى 96,8 مليون برميل اليوم في أفريل 2015.

ومن أهم العوامل المؤثرة على جانب العرض[14] نجد:

- السياسات النفطية للدول المنتجة:

رغم وجود تخمة في المعروض العالمي للبترول إلى أن منظمة الأوبك اتخذت قرار بعدم خفض الإنتاج والحفاظ على حصتها من السوق في حدود 37 مليون برميل/اليوم أي حوالي 38% من المعروض العالمي للبترول، مبررة قرارها هذا أنه في حالة خفض الإنتاج فإن المنتجين خارج المنظم سيقومون بزيادة كميات الكبر وتغطية الفارق وهذا ما سيؤدي إلى استمرار انخفاض الأسعار وخسارة دول المنظمة حصتها من السوق في أن واحد. ولقد بلغ المعروض من الدول المنتجة خارج منظمة أوبك خلال سنة 2015 حوالي 57,3 مليون برميل/اليوم محققا نمو قدره حوالي 3,2 مليون برميل/اليوم أي نسبة زيادة قدرها 5,9% مقارنة بنسبة 2013.

- الوضع الطاقوي في الولايات المتحدة الأمريكية:

قدر إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البترول إلى غاية جوان من سنة 2015 حوالي 9,5 مليون برميل/اليوم أي بزيادة قدرها 2 مليون برميل/اليوم و1 مليون برميل/ اليوم مقارنة بسنتي 2014،2013 على التوالي.

كما أن التطور والنمو المستمر في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للبترول خلال الثلاث السنوات الماضية يدل على تغيير في استراتيجيتها وسياستها النفطية حيث اتجهت إلى تغطية احتياجاتها من البترول من الإنتاج الداخلي بدلا من اعتمادها على الاستيراد.

- المصادر الطاقة البديلة للبترول:

تلعب مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة دور هام في مضمار الصناعة البترولية خاصة في جانبي العرض والطلب، فانخفاض أسعارها مقارنة بالبترول يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وانخفاض الطلب على البترول وهذا ما سيؤثر على العرض العالمي له، وبالتالي ستتأثر الأسعار.

كما تعمل العديد من دول العالم على تطوير استخدام هذه المصادر البديلة في حالة توفرها (سيتم التطرق إلى الغاز الصخري كمثال)، ففي أمريكا بلغت التحويلات المتعلقة بالمصادر غير التقليدية من نفط وغاز صخريين وغاز كتيم حوالي 57 مليار دولار في عام 2011. بينما بلغت عمليات الاندماج والاستحواذ أكثر من 232 مليار دولار عام 2012.

وتشير التقارير إلى أن الإنفاق في هذا المجال مرشح للارتفاع، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن إنتاج النفط الأمريكي قد يصل إلى 11,5 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم في نهاية العقد الحالي. وقد ساهم الغاز الصخري بإضافة حوالي 1مليون برميل/اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا سنة 2012، وينتج حقل ***lam a la lata*** في الأرجنتين حوالي 10 ألاف برميل مكافئ نفط يوميا كما تشير التقارير الأولية في السعودية على وجود احتياطات تقدر بحوالي 17 ترتليونا متر مكعب من الغاز الصخري.

- التقدم التكنولوجي:

أدى التقدم التكنولوجي السريع والتطور إلى اكتشاف احتياطات نفطية جديدة وزيادة الطاقات الإنتاجية للأبيار القديمة، وهذا يؤدي إلى زيادة العرض الكلي العالمي للبترول، كما ساهمت التكنولوجيا في تخفيض تكلفة إنتاج الطاقات البديلة مثل الطاقة الشمسية والغاز الصخري...إلخ.

ب. جانب الطلب:

قدر الطلب العالمي للبترول خلال سنتي 2014 و2015 حوالي 91,5 و93,5 مليون برميل/ اليوم على التوالي. وهو ما يؤكد وجود عجز في ميزان الطاقة قدره 1,6 و4 مليون برميل/اليوم خلال نفس السنتين ويتأثر الطلب العالمي بعوامل التالية[15]:

– **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب العالمي، وتمثلت العلاقة بينها بعلاقة طردية كلما زادت معدلات النمو الاقتصاد زادت الكميات المطلوبة من البترول. وبما أن معدل النمو الاقتصادي العالمي في تباطئ خاصة في الدول الصناعية مثل (اليابان، الهند، ....) سينتج عنه انخفاض الطلب على البترول.

– **سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية:** لقد عرفت سنة 2014 ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار البترول للدول التي لا تتعامل بالدولار، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليه، وبالتالي الضغط على سعره نحو التراجع.

3. انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

انعكست الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول انعكاسات بعيدة المدى على الاقتصاد الجزائري وربما كان أوضحها ما يلي[16]:

أ. انخفاض قيمة العائدات البترولية:

انخفاض قيمة العائدات من المحروقات من حوالي 60304 مليون دولار خلال سنة 2014 إلى حوالي 35724 مليون دولار خلال سنة 2015، أي بنسبة تراجع (انخفاض) قدرت بحوالي 40,76%.

– الميزان التجاري:

عرف الميزان التجاري الجزائري عجز قدرة 13714 مليون دولار خلال سنة 2015 (وهذا ما لم تعرفه الجزائر منذ سنوات طويلة) إذ قدرت مجموع الصادرات بـ37787 مليون دولار أي بتراجع قدره 39,91% مقارنة بسنة 2014 وقد تحقق العجز السابق الذكر رغم تراجع الواردات بحوالي 7079 مليون دولار سنة 2015 أي أنها تراجعت بنسبة 21,08%.

ب. **المالية العامة:**

لقد ترتب على انخفاض العائدات البترولية، اعتماد الجزائر سنة 2016 في احتساب موازنتها العامة وخطط التنمية على أساس سعر مرجعي للبرميل بـ37 دولار وقررت الحكومة في قانون المالية لسنة 2016 رفع أسعار الوقود والكهرباء وقسيمة السيارات، ضرائب جديدة بهدف خلق موارد إضافية لميزانية الدولة. والرسم على القيمة المضافة، وفرض ضرائب جديدة بهدف مخلق إيرادات جديدة إضافة

للموازنة العامة، كما أصدر رئيس الحكومة عبد المالك سلال تعليمة رقم 348 المؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر 2014 بخصوص التدابير الاستعجالية لتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، وهذا ما عرف بسياسة التقشف.

ثالثا: الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر:

بعد تعاظم المشكلات البيئية العالمية على مستوى كوكبنا، الناتجة عن تبني مستوى مرتفع ونموذج غير متوازن للنمو الاقتصاد، وهذا من خلال استنزاف الموارد البيئية، دون مراعاة الآثار المضرة بها، هذا ما أدى إلى الاهتمام بالأداء البيئي علاوة على أداء الاقتصادي، مما حفز على صياغة منهج أخضر للاقتصاد، وبالتالي التحول الى النمو الاقتصاد المستدام بيئيا (الاقتصاد الأخضر)، ومما سبق يمكن طرح السؤال التالي: لماذا يجب على الجزائر تبني ودعم الاقتصاد الأخضر الآن؟.

1. <u>الأسباب التي تدفع الجزائر لتبني الاقتصاد الأخضر:</u>

من أهم الأسباب التي تدفع الجزائر إلى الاهتمام بالاقتصاد الأخضر مايلي:

أ. المشكلات البيئية: إن الواقع البيئي في الجزائر لا يختلف عما هي عليه باقي دول العالم الحالي، فإلى جانب المشكلات البيئية ذات الطابع العالمي مثل (الاحتباس الحراري، تغير المناخ....)، هنا مشكلات بيئية ذات طابع وطني منها استنزاف الأراضي وتدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة، تأكل التنوع البيولوجي ويلوث الهواء[17].

ب. فشل سياسة النمو غير متوازن وغير مستقيم: لقد فشلت سياسات التنمية التي اعتمدت عليها الجزائر (النمو غير متوازن الذي اعتمد على الصناعات الثقيلة في السبعينيات والريع البترولي من التسعينيات إلى الآن) في تحقيق أهدافها، واستمرت بذلك الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة.

ج.المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر: إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر الناتجة على تراجع أسعار البترول وضع اقتصادها الذي يمكن وصفه بالمرض الهولندي، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، تتطلب تبني منهج واستراتيجية غير تقليدية للتنمية، تتماشى والاتجاهات العالمية للتنمية.

د.الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة: اثبت أن تطبيق الاقتصاد الأخضر يعود بنتائج إيجابية بصفة عامة على جميع القطاعات، ومواجهة التحديات البيئية وتحفيز النمو الاقتصادي، خلف فرص عمل جديد والقضاء على الفقر[18].

2. متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

- قيام الحكومة بقيادة عملية التحول من حلول اصطلاح القوانين السارية التي تؤثر سلبيا على الاقتصاد الأخضر، وكذلك من التزام صانعي السياسات بدمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في

خطط التنمية الوطنية، بالإضافة إلى متابعة هذا التحول اعتبارا من تبنيه فتنفيذه فمتابعة فتقيم نتائجه.

- مشاركة القطاع الخاص حيث يجب على الشركات مراعاة المتطلبات الاجتماعية والبيئية في أنشطتها.
- يجب على المجتمع المدني أن يندمج في هذا التحول منذ المراحل الأولى من تبنيته.
- تشجيع الاستثمار الأخضر.
- تكييف برامج التعليم والتدريب والتأهيل من أجل التحكم في مبادئ وآليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- ترشيد الإنفاق من خلال دعم المجالات التي تدعوا إلى تخضير القطاعات الاقتصادية والحد من الإنفاق على المجالات التي تستنزف رأس المال الطبيعي.
- رفع الحواجز أمام تصدير السلع وخدمات البيئة.
- استراد التكنولوجيا الخضراء.
- تحجيز أنماط الإنتاج والاستهلاك والشراء الخضراء
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء (تمويل، تقوية القدرات، الولوج الى الاسواق).

3.إمكانيات تحول الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر:

يمكن حصر إمكانيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر فيما يلي:

أ.الإطار البيئي:

تتربع الجزائر على مساحة قدرها 44,8 مليون هكتار من الأراضي والمياه المنتجة، وهي موزعة بين 1,5 مليون هكتار من الغابات، و8,4 مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و32,9 مليون هكتار من المراعي، و1,1 مليون هكتار الدعم البنية التحتية في البلاد. بالإضافة إلى امتلاكها 1 مليون هكتار من الجرف القاري والمياه الداخلية لدعم مصائد الأسماك.

وكما بلغت القدرة البيولوجية للجزائر 19,3 مليون هكتار عالمي وهذا أقل بحوالي 2,93 مرة من بصمتها البيئية المقدرة ب 56,7 مليون هكتار عالمي، وبالتالي وقوع عجز في القدرة البيولوجية والذي يمكن أن يواجه باستيراد الموارد الطبيعية من الخارج، او الإفراط في استخدام الموارد المحلية والاعتماد على المشاع الجوي العالمي، وبلغ ثمن عجز القدرة البيولوجية حوالي 1300 دولار للفرد[19].

ولقد قدر إجمالي ثاني أكسيد الكربون مقابل كل فرد سنة 2011 بـ 1,217,55400 ألف طن متري، كما بلغ استهلاك جميع مواد مركب الهايدو كلورو فلورو كاربون المؤدية لنفاذ طبقة الأوزون 1طن متري من الموارد المستنفذة لطبقة الأوزون في سنة 2013، وقدر إجمالي الموارد المائية المتجددة 11,25 متر مكعب/سنة 10^9 سنة 2014، ومتوسط حجم هطول الأمتار ب 212 متر مكعب/سنة10^9 سنة2012[20]، وبلغت تكلفة الآثار البيئية على شكل تلوث صحي، ومياه الصرف الصحي، وتأكل تربة

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 0,97 و0,37 و0,37 على التوالي، ورغم المعطيات السابقة فإن الجزائر لها إمكانية كبيرة لتحقيق الهدف السابع من أهداف الألفية للأمم المتحدة والمتمثل في كفالة الاستدامة البيئية[21].

ب. **الإطار القانوني:**

اهتمت الجزائر على غرار باقي دول العالم بإقامة إطار قانوني يحاول الموازنة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية، واتخذت جملة من الإجراءات أهمها:

- استحداث اللجنة الوطنية للبيئة 1974؛
- قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة؛
- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- المخطط المحلي لأجندة 21 سنة2001؛
- القانون الخاص بتسيير النقابات ومراقبتها وإزالتها سنة 2001؛
- القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو؛
- القانون الخاص بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2001.

ج. **الإطار الاقتصادي:**

وضعت الجزائر أدوات اقتصادية ومالية من أجل الحفاظ على البيئة أهمها:

- **الرسوم الايكولوجية (البيئة):**

استحدث أولى رسم بيئي بالجزائر في قانون المالية لسنة 1992 والمتمثل في رسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة (T.A.P.D). وتم الشروع في اتخاذ إجراءات ملموسة ابتداء من سنة 2000 حيث تم رفع المعدلات السنوية للرسم علىT.A.P.D وتصنيف المنشآت الملوثة ومن أهم الرسوم البيئية في الجزائر ما يلي:

* الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة مثل الرسم على رفع النفايات المنزلية، والرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج (24000دج/طن)، والرسم التحفيزي على إنقاص المخزون من النقابات الصناعية الخاصة (10500دج/طن)، والرسم على الاكياس البلاستيكية (50,10 دج/كلغ)، والرسم على العجلات المطاطية...

* الرسوم الخاصة بالانبعاثات الجوية لسنتي 2002-2016 مثل الرسم على الوقود، والرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي.

* الرسوم على الانبعاثات الصناعية السائلة سنة 2003.

الخاتمة:

ان الاهتمام العالمي بالاقتصاد الأخضر نابع من اعتباره ادات لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الازمة الاقتصادية والمالية و المشكلات البيئية و ازمة الغذاء ، بالإضافة الى ازمة الطاقة، لذا جاء

بحثنا هذا ليلقي الضوء على طبيعة الاقتصاد الجزائري و انعكاسات انخفاض اسعار البترول عليه، وامكانيات تبني الاقتصاد الاخضر كخيار استراتيجي ، اذ خلصنا الى النتائج التالية:

*يرتبط الاقتصاد الاخضر بالقضايا البيئية والاقتصادية و الاجتماعية التي تقود حتما للارتقاء بالانسان و البيئة المحيط به.

*تكمن اهمية الاقتصاد الاخضرفي الفوائد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية الناتجة عن اعطاء وزن متساوب لركائز و ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

*تواجه الجزائر خسائر كبيرة في ايرادات التصدير نتيجة للانخفاض الحاد في اسعار البترول ، الشئ الذي انعكس سلبا على وضع الميزان التجاري الذي حقق عجز.

*تعاني الجزائر من المرض الهولندي، و الذي تظهر اعراضه في الوزن الكبير للمحروقات في الاقتصاد الجزائري (96 % من اجمالي الصادرات)، و محدودية الصادرات خارج المحروقات، وضعف انتاجية القطاعات الاخرى.

* تمتلك الجزائر امكانيات بيئية هائلة، الا انها تعاني من بعض المشكلات (التصحر،النفايات، الجفاف، انجراف التربة ....).

وعليه فالجزائر مطالبة بقيام بجملة من الاصلاحات متعلقة بتنويع الانشطة الاقتصادية تهدف الى تحقيق نمو متوازن، تخلق فرص عمل و تتماشا مع المتطلبات البيئية وهذا يوفره للاقتصاد الاخضر.

المراجع والاحالات:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر**،2011، ص01.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)، **رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الأمم المتحدة، 2013، ص: 03

[3] وزارة البيئة والتنمية المستدامة، **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2010-2013 السير نحو اقتصاد أخضر ومنصف**، فرنسا، 2010، ص01.

[4] مولاي سكوت كاتو، **الاقتصاد الأخضر مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2010 ص27-28.

[5]صندوق النقد العربي، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية**، الامارات، 2008، ص3-5.

[6] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الإسكوا)، **الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة**، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب أسيا، أفريل2011، ص: 01.

[7] Unep, **The state of the envirohment**.1988-

[8] - محمد الحمدي، **التحول نحو الاقتصاد الأخضر في ظل المستجدات العالمية والإقليمية**، الاسكو، عمان، 2014، ص08.

[9] - Economic and statistics administration (USA), **measuring the green economy** - **united states department of commerce**, april 2010.

[10] - Ministrére de l'ecologie Du développement durable et de l énergie francais. **Tableau de bard des sndicateurs de l'écanmie verte**, 2013.

[11] - dernière visite 01/06/2016 www.andi.dz/index.php/ar/statistique

[12] - نفس المرجع السابق.

[13] – نفس المرجع السابق.

[14] – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، يونيو 2015، ص: 07.

[15] s energy information**: short- torm enery outlook (STEO)eio**. July 2015 , p01.

- تقرير الامين العام السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، العدد 40، الكويت،2013، ص 129.126.125.124.78.

- تقرير الامين العام السنوي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك، العدد 40، الكويت،2013، ص 129.126.125.124.78. –تقرير شهري حول التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، مرجع سبق ذكره، ص07.

[16]- ministère des finances, direction général des douanes,statistiques du commerce exterieurs de l’algerie,(période : 09 mois 2015).
. www.andi.dz/index.php/ar/statistique تاريخ آخر زيارة 2016/06/11
– قانون المالية 2016

[17] شراف براهيمي، **البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الاطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)**، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر،2013، ص: 99-100.

[18] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى أسيا (الإسكوا)، **الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية المفهوم العام والخيارات المتاحة أمام دول المنطقة**، مرجع سبق ذكره، ص: 1-4.

[19] تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2012، **البيئة العربية خيارات البقاء، البصمة البيئية في البلدان العربية**، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت،2012، ص: 175.

[20] نفس المرجع السابق، ص 176.

[21]تاريخ اخر زيارة 2016/06/12 www.sesrtcic.org

[22] تقرير التنمية العربية، **نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي**، العدد1، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2013، ص 293-299.